لمحات عن المدونات الأولى في التفسير خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري

د. عبد الرزاق إسماعيل هرماس

مخطط الدراسة

١ - **المقدمة** (منهج الدراسة وموضوعها وأهميتها).

٢ - **الفصل الأول: أضواء على تاريخ التدوين الأول للتفسير:**

المبحث الأول: أسباب الاختلاف في قضية تدوين التفسير:

المطلب الأول: الخلط بين المراحل الثلاثة لنقل التفسير.

المطلب الثاني: اللبس في فهم مصطلحات علم الرواية.

المبحث الثاني: بداية تدوين التفسير في كتابات القدامى والمعاصرين:

المطلب الأول: آراء المتقدمين.. في مسألة التدوين.

المطلب الثاني: تدوين التفسير عند أئمة الرواية.

المطلب الثالث: التدوين في دراسات المعاصرين..

المطلب الرابع: تدوين التفسير في كتابات المستشرقين.

المبحث الثالث: طلائع تدوين التفسير خلال القرن الأول الهجري:

المطلب الأول: أثر مدرسة التفسير بمكة في عملية التدوين.

المطلب الثاني: المدونات الأولى في التفسير مع جيل التابعين.

المطلب الثالث: دور الأمويين في توجيه حركة التدوين.

٣ - **الفصل الثاني: مجاهد بن جبر المخزومي أول جامع للتفسير:**

المبحث الأول: مؤهلات مجاهد العلمية، وزمن ظهور تفسيره:

المطلب الأول: اهتمام مجاهد بالتفسير.

المطلب الثاني: تدوين مجاهد لتفسير القرآن.

المطلب الثالث: جهود المعاصرين في دراسة وتحقيق مدونة ابن جبر.

المبحث الثاني: طرق نقل مرويات مجاهد في التفسير:

المطلب الأول: رواية «تفسير مجاهد» من طريق ابن أبي نجيح.

المطلب الثاني: طرق رواية تفسير مجاهد في مصنفات الحديث والآثار.

المطلب الثالث: مرويات مجاهد في التفسير ضمن مصنفات الفقهاء.

٤ - الفصل الثالث: سعيد بن جبير الأسدي ثاني مدون للتفسير:

المبحث الأول: مؤهلات ابن جبير العلمية وتدوينه للتفسير:

المطلب الأول: علمه بالتفسير وحرصه على تدوينه.

المطلب الثاني: جمع ابن جبير للتفسير بناء على طلب عبد الملك بن مروان.

المطلب الثالث: زمن كتابة تفسير ابن جبير.

المبحث الثاني: طرق رواية «تفسير ابن جبير»:

المطلب الأول: رواية تفسير ابن جبير من طريق عطاء، «وجادةً».

المطلب الثاني: اشتهار رواية عطاء لتفسير ابن جبير بالفسطاط.

المطلب الثالث: رواية ابن أبي حاتم لتفسير ابن جبير، ونقله للمفسرين..

المبحث الثالث: مرويات ابن جبير في التفسير، ضمن مصنفات الحديث والآثار:

المطلب الأول: مرويات ابن جبير من طريق عطاء في مصنفات الآثار.

المطلب الثاني: تفسير ابن جبير في مصادر السنة النبوية.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى الناس كافة، بشيرا ونذيرا.

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على فترة مبكرة من تاريخ تفسير القرآن الكريم، وقد حُدِّدَت هذه الفترة في الخمسين سنة الثانية من القرن الأول الهجري، أما سبب اختيار هذه الحقبة الزمنية بالذات، فيرجع إلى أنها شهدت حسب المعطيات العلمية المتوافرة الآن أول عملية تدوين كامل لتفسير كتاب الله العزيز.

واعتباراً لمتطلبات المنهج، فقد قسّمت الدراسة إلى فصول ثلاثة، تعقبها خاتمة، هي خلاصة البحث ونتائجه..

فالفصل الأول بمباحثه الثلاثة عرض للتدوين الأول للتفسير، مبرزا أن ذلك كان في مستهل النصف الثاني من القرن الأول الهجري، ومن أجل الوصول إلى تقرير هذه الحقيقة كان من الضروري جمع واستعراض مختلف الآراء بشأن زمن ظهور أول مدونة جمعت تفسيراً كاملاً لكتاب الله...

وقد تم التوصل - في هذا الفصل - إلى أن تفسير مجاهد بن جبر المخزومي المكي هو أول تفسير ظهر في البيئة الإسلامية، وأن تفسير التابعي سعيد بن جبير الأسدي هو المدونة الثانية في التفسير، وبذلك تكون مدرسة مكة التي أسسها الصحابي الجليل عبدالله بن العباس ـ رضي الله عنهما ـ هي منطلق الحركة العلمية التي اهتمت بجمع التفسير.

أما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة تفسير مجاهد، باعتباره المدونة التي جمعت التفسير لأول مرة ـ حسب المعطيات العلمية المتوافرة راهنا - وقد تعرضت مباحث الفصل للطرق التي روي بواسطتها هذا التفسير، والمكانة التي حَظي بها في مصنفات المفسرين والمحدثين على السواء...

أما **الفصل الثالث**: فقد أفْرِدَ لتفسير سعيد بن جبير الأسدي: أشهر رواته، وزمن ظهوره، واهتمام أعلام المفسرين الأثريين به.

وإذا كان تفسير مجاهد السابق قد وجد طريقه للتحقيق والنشر، فإن تفسير ابن جبير لازال ضمن التراث المخطوط، وقد اتجهت الدراسات التي اهتمت به في العصر الراهن إلى تعقب مرويات هذا التابعي في مصادر التفسير المتأخرة عن العصر الذي وجد فيه، وربما يكون العذر لهذه الدراسات في مسكلها هذا هو صعوبة الحصول على أصول لهذا الأثر القيم.

تبعاً لما سلف فموضوع هذه الدراسة هو البحث عن بداية تدوين علم «تفسير القرآن الكريم».

أما أهميتها فتتجلى - بالنسبة للقارىء - في أنها تحاول معالجة مسألة في تاريخ التفسير، صار فيها الاختلاف بين الدارسين قديماً وحديثاً.

الفصل الأول
أضواء على تاريخ التدوين الأول للتفسير

اختلفت آراء الدارسين والمؤلفين من المتقدمين والمتأخرين في زمن ظهور أول تفسير كامل للقرآن الكريم آية آية، من أوله إلى نهايته، فرغم كثرة ما كتب عن تاريخ التفسير فلا نكاد نظفر في أغلب الكتابات بما يساعد على ضبط الفترة التي شهدت جمع أول تفسير كامل للقرآن.

وربما ترجع صعوبة تحديد زمن ظهور أول تفسير إلى:

تباين واختلاف آراء القدامى في هذا الموضوع، ثم اكتفاء جل الدارسين والباحثين في العصر الراهن بتغليب رأي منها.

تفرق الأخبار المتعلقة بتاريخ التفسير وأوائل مدونيه في كتب تاريخ الرواة، ومصنفات الجرح والتعديل، وجاءت هذه الأخبار موزعة بين المصنفات وبين مختلف التراجم.

المبحث الأول
أسباب الاختلاف في قضية تدوين التفسير

يمكن إرجاع أسباب هذا الاختلاف إلى عاملين رئيسين:

الأول منهما: خلط طائفة عريضة من الدارسين في العصر الراهن بين المراحل الثلاثة التي مرّ بها نقل التفسير منذ حقبة النبُوة.

العامل الثاني: يرجع إلى اللّبس الذي وقع لبعض المؤرخين قديماً، وطائفة من الدارسين حديثاً في فهمهم لمصطلحات تتعلق بعلم الرواية.

المطلب الأول:

الخلط بين المراحل الثلاثة لنقل التفسير

مرَّ التفسير كالحديث النبوي بمراحل ثلاث تطورت خلالها عملية نقله، فهناك مرحلة الكتابة، ثم التدوين، ثم التصنيف.

فالمرحلة الأولى: كتابة التفسير: كانت حقبة تقييد لهذا العلم في الصحيفة، ويعني ذلك تسجيل مرويات تفسير القرآن، حتى لاتضيع، فكانت الصحيفة وسيلة للحفاظ على المرويات..

وقد ثبت عنه ﷺ أنه اتخذ صحيفة كتبت له، كما اتخذ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لأنفسهم صحفاً.

أخرج الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، يقول: (كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله، ثم إنه كتب: أنه لايحل لمسلم أن يَتَوَالى مولى رجل مسلم بغير إذنه، ثم أخبرت أنه لعن في صَحِيفَتِهِ من فعل ذلك)[1].

وفي كتاب العلم من جامع الإمام البخاري عن أبي جُحَيْفَةَ قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا. إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصَّحِيفَة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولايقتل مسلم بكافر)[2].

وفي المجتبى للنسائي، قال عليّ كرم الله وجهه: (... لا. إلا ما كان في كتابي هذا، فأخرج كتابا من قراب سيفه).. الحديث[3].

قال ابن حجر في الفتح: «قوله: (إلا كتاب الله) هو بالرفع، وقال ابن المنير: فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله، وهي المراد بقوله (أو فهم أعطيه رجل)، لأنه ذكره بالرفع، فلو كان

---

(١) الإمام مسلم، الجامع الصحيح، كتاب العتق، باب تحريم تولي العتيق غير مواليه.

(٢) الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم.

(٣) الإمام النسائي، السنن (الصغرى)، كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك..

الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً، كذا قال، والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع، والمراد بذكر الفهم: إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب. وقد رواه المصنف في الديات بلفظ (ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في الكتاب)[1]، فالاستثناء الأول مفرغ، والثاني منقطع، فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار. . . ، قوله (الصحيفة) أي الورقة المكتوبة»[2].

اعتبارا لما تضمنه الحديث، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتخذون الصحيفة لكتابة أحاديث، أو لتقييد تفسير آيات معينة من القرآن، وكانت صحيفة علي ـ كرم الله وجهه ـ إحدى الصحف التي كتب فيها التفسير على عهد كبار الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حسبما نقل عن ابن المنير. . .

لكن صحف الصحابة ما كانت تَتَبَّع تفسير القرآن، بل كانت تقتصر على بعضه، فجسدت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ التفسير، وهي مرحلة الكتابة، لكن مع جيل التابعين اتجهت المهمة إلى تدوين التفسير.

المرحلة الثانية: التفسير في عصر التدوين، والمراد بتدوين هذا العلم: جمعه وتنظيمه، بحيث يكون مرتباً على سور القرآن، لكن دُونَ أن يقصد المفسر استيعاب كل جزئيات التفسير - كما سيكون عليه الأمر في مرحلة التصنيف - وقد امتدت هذه المرحلة طيلة عصر صغار الصحابة وعصر التابعين وأتباع التابعين.

ومن أشهر المدونات - كما سلف - تفسير مجاهد، وتفسير ابن جبير.

ومن مدونات التفسير الأثري في القرن الثاني الهجري: كتاب عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ت ٨٤٩هـ في «الآثار وحروف التفسير»[3] و«تفسير مقاتل بن سليمان» البلخي ت ٨٥٠هـ[4].

---

(١) الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الديات، باب العاقلة.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري جـ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥، طبعة دار الفكر بيروت، مصورة عن الطبعة السلفية بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) ترجمته في طبقات المفسرين للداودي جـ١ ص ٣٥٨. . طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) ترجمته في طبقات الداودي جـ٢ ص ٣٣٠. . ، وقد نشر د. عبد الله محمود شحاته هذا التفسير في جزئين عام ١٩٦٩م.

ومن مدونات التفسير بالرأي خلال نفس الفترة كتاب «معاني القرآن» لواصل بن عطاء الغزال ت ٨٣١هـ[١]، وتفسير عمرو بن عبيد القدري ت ٨٤٤هـ[٢]..، وطلائع مرحلة التدوين هو موضوع هذه الدراسة، وقد جاءت بعد هذه المرحلة حقبة أخرى في تاريخ التفسير، اتجه فيها المفسرون إلى تصنيف كتب جامعة في تفسير القرآن الكريم.

المرحلة الثالثة: التفسير في عصر التصنيف، والمراد بالتصنيف: التأليف الموسوعي والجامع؛ حيث يتجه المفسر إلى استيعاب مجمل الآثار، ولايتردد في الاستفادة من دعائم التفسير بالرأي والاجتهاد.

وقد بلغ التصنيف في التفسير أوجه مع ابن جرير الطبري ت ٣١٠هـ وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٢٩٧هـ. قال الزركشي: «... ثم إن ابن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفاسير، وقرب البعيد، وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي..»[٣]؛ واستمرت مصنفات التفسير في التتابع حتى القرن العاشر الهجري، الذي توفي فيه الحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ[٤] صاحب «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

والتمييز بين هذه المراحل الثلاثة له أهمية لاتنكر في مجال دراسة تاريخ تفسير القرآن وتطوره منذ عصر النبوة وحتى العصر الراهن، فكثيراً ما كان الخلط بين مرحلة التدوين ومرحلة التصنيف سبباً في عدم ضبط الحقبة التي ظهر فيها أول تفسير كامل.

---

(١) انظر طبقات المفسرين للداودي جـ٢ ص ٣٥٧..

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ٣ ص ٤٦٢ ترجمة ٥٠٣، طبعة دار الثقافة بيروت بتحقيق إحسان عباس.

(٣) الزركشي، البرهان جـ ٢ ص ١٥٩، طبعة دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٤) ظهرت بعد السيوطي تفاسير كثيرة، لكنه كان آخر الحفاظ الذين صنفوا في هذا العلم.

المطلب الثاني:
اللبس في فهم مصطلحات علم الرواية

العامل الثاني الذي كان له أثر في اختلاف الدارسين بشأن التدوين الأول للتفسير يرجع إلى اللبس الذي وقع لعدد منهم في فهمهم لبعض المصطلحات التي استعملها المحدّثون والمفسرون الأثريون في بيان طريقة التحمل[١]. فقد كان السلف - من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ثم أئمة الرواية من بعدهم - يحرصون في أدائهم على بيان صورة التحمل التي أخذوا بها ما يروونه، مثل: «أنبأنا» و«حدثنا» و«أخبرنا»[٢].

ومصطلحات التحمل هذه تخيل لمن يسمعها أن عملية النقل كانت شفاهية فحسب، وأن الكتابة أو التدوين لاتَدْخُلُ فيها، في حين أن المتقدمين بحكم اهتمامهم بإثبات اتصال الراوي بمن يروي عنه استعملوا هذه المصطلحات، ولو أدى ذلك إلى إخفاء وقوع الكتابة[٣].

وقد وقع هذا اللبس في كلام العديد من الدارسين لتاريخ التفسير والسنة المشرفة، حين فهموا مصطلحات التحمل على أنها تفيد المشافهة في نقل الرواية دون الكتابة؛ والحال أن عملية الكتابة كانت تسير بموازاة مع الحفظ، وأن رواية التفسير ونقله اجتمعت فيهما الذاكرة والكتاب معاً [٤].

ونجد نموذجاً لهذا اللبس بشأن كتابة التفسير في مقدمة «العِبر»، حيث ذكر ابن خلدون ت ٨٠٨ هـ:

---

(١) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، النوع الرابع والعشرون ص ١١٤، المكتبة العلمية بيروت ١٤٠١هـ، بتحقيق د. نور الدين عتر.

(٢) انظر على سبيل المثال: الإسناد الرئيس «لتفسير ابن جبر»: «انبا عبد الرحمن، قال: ثنا إبراهيم قال: ثنا آدم، ثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

(٣)و(٤) انظر: د. محمد مصطفى الأعظمي، بحوث في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الباب الخامس «تحمل العلم» ص ٣٢٧ طبة جامعة الرياض.

«وكان النبي ﷺ يبين المجمل، ويميز الناسخ من المنسوخ، ويعرفه أصحابه، فعرفوه، وعرفوا سبب نزول الآيات، ومقتضى الحال منها، منقولاً عنه..، ونُقِلَ ذلك عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ ، وتداول ذلك التابعون من بعدهم، ونقل ذلك عنهم، ولم يزل متناقلا بين الصدر الأول والسلف، حتى صارت المعارف علوماً، ودوّنت الكتب، فكتب الكثير من ذلك، ونقلت الآثار الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، وانتهى ذلك إلى الطبري والواقدي والثعالبي، وأمثال ذلك من المفسرين، فكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوه من الآثار»[1].

ونصادف أثر هذا اللبس بشأن تدوين التفسير في مقدمة «المحرر الوجيز» حين قال ابن عطية ت ٥٤٦ هـ رحمه الله:

«فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم: فعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ويتلوه عبد الله بن العباس - رضي الله عنهما - وهو تجرد للأمر، وكمله، وتتبعه، وتبعه العلماء عليه: كمجاهد، وسعيد بن جبير، وغيرهما. والمحفوظ عنه في ذلك أكثر من المحفوظ عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه...

ثم حمل تفسير كتاب الله تعالى عدول كل خلف، وألف الناس فيه: كعبد الرزاق، والمفضل، وعلي بن أبي طلحة، والبخاري، وغيرهم[2].

هذا، وإن استحضار تضافر الذاكرة والحفظ مع الكتابة، ثم التدوين، يجعل للمصطلحات التي استعملها المحدثون والمفسرون في بيان طريقة التحمل دلالة واضحة، لايمكن أن تختفي وراءها عملية الكتابة.

---

(١) ابن خلدون، المقدمة ص ٤٨٦ طبعة دار الجيل بيروت.

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز جـ١ ص ١٨ - ١٩، طبعة وزارة الأوقاف بالرباط، ١٣٩٥ هـ.

المبحث الثاني
بداية تدوين التفسير في كتابات القدامى والمعَاصرين

تضمنت مصنفات المتقدمين ومؤلفات ودراسات المتأخرين إشارات مختلفة، وأخبارا متباينة بشأن بداية عملية التدوين في تاريخ تفسير القرآن، ويمكننا أن نميز في كتابات ومصنفات المتقدمين بين مذهبين بخصوص التدوين الأول للتفسير:

مذهب الفقهاء والمؤرخين ومن سار على نهجهم.

مذهب أئمة الرواية من أعلام المحدثين والمفسرين الأثريين.

وقد تأثرت غالب الدراسات المعاصرة بالمذهب الأول، وبعضها بما ذهب إليه أئمة الرواية في مصنفاتهم.

المطلب الأول:
آراء المتقدمين.. في مسألة التدوين

تعرضت مصنفات المتقدمين من مفسرين وفقهاء ومؤرخين - على السواء - للبحث عمن يمكن اعتباره صاحب أول مدونة في التفسير، ورغم تنوع آرائهم فإن غالب ما وصلوا إليه يشعر بأن تدوين التفسير ارتبط بالقرن الثاني الهجري.

فبالنسبة للفقهاء نجد أبا حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ اعتبر عبد الملك بن جريج ت ١٤٩ هـ هو أول مدّون لتفسير القرآن[١]، قال:

«أول كتاب صنف في الإسلام كتاب بن جريج في الآثار وحروف التفسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس - رضي الله عنهم - بمكة...»[٢].

---

(١) و(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين جـ ١ ص ٧٩، طبعة دار المعرفة بيروت، وبهامشه المغني للحافظ العراقي.

ودرج على نفس الشيء شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨هـ في الفتاوى ضمن رسالته عن (صحة أصول مذهب أهل المدينة) حيث ذكر عقب كلامه عن موقف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من كتابة الحديث النبوي:

«ولم يكونوا يصنفون ذلك في كتب مصنفة إلى زمن أتباع التابعين، فصنَّف العلم، فأول من صنف ابن جريج شيئاً في التفسير»[١].

أما بالنسبة للمفسرين والمؤلفين في علوم القرآن: فهم يرجعون التدوين - في أغلب أقوالهم - إلى آخر القرن الثاني الهجري.

فابن عطية ت ٥٤٦ هـ ذهب إلى أن التأليف في تفسير القرآن ابتدأ خلال القرن الثاني الهجري، وأن عبد الرزاق الصنعاني ت ٢١١ هـ من أوائل المؤلفين فيه. قال: «ثم حمل تفسير كتاب الله تعالى عدول كل خلف، وألف الناس فيه، كعبد الرزاق، والمفضل، وعلي بن أبي طلحة، والبخاري، وغيرهم. ثم إن ابن جرير الطبري رحمه الله جمع على الناس اشتات التفاسير، وقرب البعيد، وشفى في الإسناد»[٢].

وما ذهب إليه ابن عطية هو الرأي الذي اختاره أبو عبد الله القرطبي ت ٦٧١ هـ في «الجامع لأحكام القرآن»[٣].

في المقابل نجد صاحب تفسير «المباني في نظم المعاني» ذكر - حين ألف كتابه في القرن الخامس الهجري: أن وكيع بن الجراح الرؤاسي ت ١٩٦ هـ من أوائل المؤلفين في تفسير القرآن[٤].

وقد جمع بدر الدين الزركشي ت ٧٤٩ هـ في «البرهان» جميع الأقوال السالفة فقال: «... ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة

---

(١) ابن تيمة، الفتاوى جـ ٢٠ ص ٣٢٢ طبعة دار المعارف الرباط.
(٢) ابن عطية المحرر الوجيز جـ ص ١٩.
(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٣٧ بدون طبعة ولاناشر.
(٤) كتاب المباني ص ١٩٩ - ٢٠٠، نشر ارثر جفري، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥٤م.

والتابعين، كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون.. والمفضل، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني...»[1].

وسار على منوال الزركشي الحافظ عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ؛ ففي حديثه عن طبقات المفسرين ضمن «الإتقان» أورد نفس كلام الزركشي السالف[2].

ولانكاد نجد في كتابات المؤرخين ما يخرج عن دائرة الاستنتاجات السابقة؛ فابن خلكان ت ٦٨١ هـ ذكر في ترجمة عبد الملك بن جريج: أنه «أحد العلماء المشهورين. ويقال: إنه أول من صنف الكتب في الإسلام»[3].

وعبد الرحمن بن خلدون ت ٨٠٨ هـ ذهب إلى أن ابن جرير الطبري هو الذي جمع آثار التفسير عن السلف[4].

في حين نجد حاجي خليفة ت ١٠٦٧هـ وبعده صديق القنوجي ت ١٣٠٧ هـ يكرران نفس ما أورده الزركشي في البرهان[5].

المطلب الثاني:
تدوين التفسير عند أئمة الرواية

إذا كان المؤرخون وطوائف من الفقهاء ومتأخري المفسرين قد أرجعوا تدوين التفسير إلى القرن الثاني الهجري..

فإن أئمة الرواية كان لهم أثر بارز بشأن أخبار تدوين التفسير على عهد

---

(١) الزركشي، البرهان جـ ٢ ص ١٥٩.

(٢) السيوطي، الإتقان جـ ٢ ص ١٩٠ طبعة دار الفكر بيروت، وأيضاً التحبير في علم التفسير ص ٣٣٦، طبعة دار المنار ١٤٠٦هـ.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ ٣ ص ١٦٤ ترجمة ٣٧٥.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص ٤٨٦.

(٥) حاجي خليفة، كشف الظنون جـ ١ عمود ٤٣٠، طبعة دار الفكر بيروت ١٤٠٢هـ وصديق القنوجي، أبجد العلوم جـ ٢ ص ١٨٠، دار البار بمكة المكرمة.

كبار التابعين، ولعل مصنفات تاريخ الرواة والجرح والتعديل ثم مقدمات التفاسير المؤلفة خلال القرن الثالث هي المصادر الرئيسة التي نقلت إلينا معالم التدوين الأول للتفسير.

وجهود هؤلاء الأئمة الأعلام في ضبط حركة تدوين هذا العلم تظهر لمن تتبع أخبارهم مدى عنايتهم بالموضوع:

فمن جهة، قاموا بجمع أخبار التدوين الأول بأسانيذها، مع الالتزام بالقواعد العلمية التي تحكم الرواية.

ومن جهة ثانية، نجدهم تتبعوا العزيز من هذه الأخبار، مما لا يمكن للباحث والدارس أن يظفر به في مظان أخرى.

ومن جهة ثالثة: كان أئمة الرواية في حرصهم على بيان أحوال الراوي وما يرويه يضبطون طرق نقل التفاسير الأولى، منذ زمن التابعين، وحتى عصر التصنيف، معتبرين التفسير كالحديث، مروياً عن النبي - ﷺ - وأصحابه رضي الله عنهم، وأن لقبول روايته شروطا ليحصل الوثوق به[1].

ولعل ابن جرير الطبري ت٣١٠هـ هو أقدم مهتم بجمع أخبار التدوين الأول لتفسير القرآن الكريم - فيما نعلم - وقد جمع تلك الأخبار في مقدمة «جامع البيان» باب: «ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموماً علمه بذلك»[2]. ومن خلال ما أورده الطبري رحمه الله يظهر أن التابعي مجاهد بن جبر هو أول من جمع تفسيرا كاملا للقرآن في مدونة.

وبعد أبي جعفر الطبري جاء الحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ فضمّن مصنفه «الجرح والتعديل» أخباراً عن تدوين التفسير على

---

(١) يحددها الكافيجي ت ٨٧٩ هـ في أربعة: العقل، والضبط، والإسلام، والعدالة، انظر للمصنف: «التيسير في قواعد علم التفسير» ص ٢٢٥، الطبعة الأولى دار القلم دمشق ١٤١٠هـ بتحقيق ناصر بن محمد المطرودي.

(٢) الطبري، جامع البيان جـ ١ ص ٣١ طبعة دار الجيل بيروت.

عهد التابعين، بل إن ثاني أقدم تفسير - فيما نعلم - حتى الآن - وهو تفسير سعيد بن جبير - إنما وصلنا من طريق ابن أبي حاتم.

وتتالت أخبار المدونين الأوائل في التفسير ضمن مصنفات أئمة الرواية، فنجد الحافظ: الخليل بن عبدالله القزويني ت٤٤٦هـ ذكر في مصنف «الإرشاد في معرفة المحدثين» تفسيرا لمعاوية بن صالح[١]، يرويه عن علي بن أبي طلحة، عن عبدالله بن عباس، رضي الله عنهما[٢].

وإذا كان الطبري - رحمه الله - قد حصر بحثه في الأجيال الثلاثة الأولى - المعبر عنها اصطلاحا بعصر «السلف» - وجمع أخباراً عَزَّ أن توجد في مصنفات غيره.. فإن حافظ الري ابن أبي حاتم قد استطاع في موسوعته عن رجال الحديث النبوي أن يتعقب أخبار أوائل المدونين والرواة عنهم، خاصة أولئك الذين ضاعت مصادرهم بعد عصر الرازي.

ثم جاء بعد قرن أبي جعفر وابن أبي حاتم من علماء رجال الحديث من جمع واستقصى تاريخ الرواة، وبخاصة خلال القرنين الثامن والتاسع للهجرة مثل الحافظ أبي الحجاج المزي ت٧٤٢هـ، والحافظ شمس الدين الذهبي ت٧٤٨هـ، وبعدهما الحافظ بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ.

وتضمنت مصنفات هؤلاء الأئمة الكثير من الإشارات إلى عملية التدوين المبكر لتفسير القرآن الكريم خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري، لكن هذه الإشارات جاءت متناثرة في ثنايا التراجم.

---

(١) هو أبو عمرو الحضرمي المصري، انظر: البخاري، التاريخ الصغير جـ٢ ص ١٦١، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ، وابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٠، طبعة دار الكتب العلية، مصورة عن طبعة فلايشهمر ١٩٥٩م.

(٢) انظر: الإتقان جـ ٢ ص ١٨٨.

المطلب الثالث:

التدوين في دراسات المعاصرين من المهتمين بتاريخ التفسير

كان للآراء السابقة بشأن مسألة تدوين التفسير أثر في توجيه غالبية المعاصرين حين ألفوا في التفسير والمفسرين، أو في مناهج التفسير وعلوم القرآن.

والملاحظ أن بعض الدارسين المعاصرين عملوا على الاستفادة من تراث السابقين في الموضوع، فوصلوا إلى نتائج سديدة بخصوص التدوين الأول للتفسير. في المقابل ظل أغلب المعاصرين متوقفين عند رأي واحد من آراء المتقدمين، من غير تتبع للأخبار التي تضمنتها مصادر رجال الحديث.

فمن دارسي التفسير المعاصرين الذين توقفوا عند رأي واحد من آراء المتقدمين: الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني - رحمه الله - الذي أرجع تدوين التفسير إلى عصر أتباع التابعين، وما رجحه هو نفس مذهب الزركشي السابق.

قال الزرقاني: «جاء قرن تابعي التابعين وفيه ألفت تفاسير كثيرة، جمعت من أقوال الصحابة والتابعين، كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح..»[1].

وإذا رجعنا إلى آراء المعاصرين بعد الشيخ الزرقاني يظهر لنا مدى اختلافهم وتباين مذاهبهم، تبعا لما استندوا إليه من تراث السابقين:

فأمين الخولي ت١٣٨٦هـ ذهب إلى أن الإمام مالك بن أنس ت١٧٨هـ هو أول واضع للتفسير[2].

---

(١) الزرقاني، مناهل العرفان جـ ١ ص ٤٩٦، طبعة دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

(٢) انظر: مادة تفسير، ضمن دائرة المعارف، الإسلامية جـ ٥ ص ٣٤٩، وأيضاً: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص ٢٧٣، طبعة دار المعرفة القاهرة ١٩٦١م.

خزانة الكتب، أو ما يشبهها، لحداثة الناس بالمدونات التي يدون فيها العلم، فالديوان هو المحل المعد لخزن الصحف، أو الدفاتر، أو الكتب.

ورد في «لسان العرب» لابن منظور: الديوان «مجتمع الصحف»، قال أبو عبيدة: هو فارسي معرب[١].

وعند الزبيدي في «تاج العروس»: «الديوان مجتمع الصحف..، ومعانيه خمسة: الكتبة، ومحلهم، والدفتر، وكل كتاب، ومجموع الشعر.»[٢].

وفي «تاريخ الخلفاء» للسيوطي رواية تشير إلى أن عبد الملك بن مروان هو أول من أحدث هذا الديوان، لتجميع الصحف، فقد ورد عن «العسكري: وعبد الملك أول من نقل الديوان من الفارسية إلى العربية، وأول من رفع يديه على المنبر»[٣].

فالديوان هو مكان تجميع صحف العلم لصيانتها، ومنه لقب عبد الله بن وهب ت ١٩٧ هـ بـ «ديوان العلم»[٤] لسعة حفظه.

وقد أجاد د. محمد مصطفى الأعظمي في «كُتاب النبي ـ ﷺ ـ» حين وصف ديوان النبي ـ عليه السلام ـ بأنه أرشيفه[٥]، أي خزانة الوثائق.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة دون جـ ١٣ ص ١٦٦، دار صادر بيروت.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة دون جـ ٩ ص ٢٠٤، دار الرشاد الحديثة البيضاء مصورة عن طبعة طهران.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ٢١٩.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب جـ ٦ ص ٧٣.

(٥) انظر: د. محمد مصطفى الأعظمي، كُتَّابُ النبي ﷺ ص ١٧، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠١ هـ.

المطلب الثالث:
زمن كتابة تفسير ابن جبير

أهم ما جاءت به المصادر التي ذكر فيها هذا التفسير: هو أن ابن جبير جمع فعلاً تفسيراً للقرآن، استجابة لطلب عبد الملك، وأكدت هذه المصادر الخبر بالنص على إيداع التفسير في ديوان الخليفة.

ومن خلال الشواهد التاريخية المتوافرة، فإن تفسير سعيد بن جبير قد يكون ثاني تفسير كامل للقرآن ظهر بعد تفسير مجاهد السابق.

ذلك أننا نعلم من كتب التاريخ أن ابن جبير قتله الحجاج بن يسف سنة ٩٤ هـ[١]، كما نعلم أن عبد الملك بن مروان الذي كتب له التفسير توفي سنة ٨٦ هـ[٢]. وهذا يعني أن هذا التفسير وجد قبل سنة ٨٦هـ، لأن ابن أبي حاتم وغيره صرح بحصول عبد الملك عليه.

وهناك شاهد تاريخي آخر يساعد على ضبط زمن كتابة التفسير، ويتمثل في أن السبب المباشر الذي استغله الحجاج - والي العراق - للمطالبة بترحيل ابن جبير من مكة إليه، يرجع إلى مشاركة ابن جبير لعبد الرحمن بن الأشعث ت ٨٣ هـ في خروجه على الحجاج أولاً، ثم على عبد الملك بن مروان نفسه ثانيا[٣].

---

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٣؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان جـ٢ ص ٣٧١ ترجمة ٢٦١، ابن كثير، البداية والنهاية جـ ٩ ص ٩٦؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال جـ ١٠ ص ٣٦١ ترجمة ٢٢٤٥، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٨هـ بتحقيق د. بشار عواد، الداودي، طبقات المفسرين جـ ١ ص ١٨٨ ترجمة ١٨١.

(٢) تاريخ الأمم ج ٣ ص ٦٦٧؛ البداية والنهاية جـ ٩ ص ٦١(تاريخ الخلفاء ص ٢١٥..

(٣) ظل ابن جبير بمكة وكان عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - واليا عليها، حتى توفي عبد الملك وتولى بعده ابنه الوليد، فجعل خالد بن عبدالله القسري على مكة، وهو الذي رَحّلَ ابن جبير إلى الحجاج بناء على طلب هذا الأخير إلى الوليد بن عبد الملك.

وخروج ابن الأشعث ومحاربته للطاغية الحجاج كان ابتداء من سنة ٨١ هـ، وقد انضم إلى عبد الرحمن عدد من علماء التابعين، منهم: ابن جبير[١].

ويصعب أن يطلب عبد الملك من سعيد كتابة تفسير له وسعيد خارج عليه مع ابن الأشعث، كما يصعب قبول استجابة سعيد نفسه لطلب عبد الملك في هذه الحالة.

وبناء على ما سبق فإن هذا التفسير كتب لعبد الملك بن مروان من طرف سعيد بن جبير قبل سنة خروج ابن الأشعث في ٨١هـ، وكان طلب عبد الملك قد قدم بعد فترة من توليه الخلافة، عقب وفاة أبيه سنة ٦٥ هـ، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني
طرق رواية «تفسير ابن جبير»

نقل تفسير سعيد بن جبير عن طريق عطاء بن دينار الهذلي، لكن بحكم أن عطاء لم يسمع من ابن جبير، وإنما يروي التفسير «وجادةً»، فإن المحدثين وجمهور الأثريين لم يهتموا برواية عطاء للتفسير الذي دوّنه سعيد، وفضلوا عليها المرويات المتفرقة في التفسير لتلاميذ ابن جبير الذين سمعوا منه.

بناء على ذلك فإن مرويات سعيد في التفسير نقلت بطريقين من طرق التحمل:

الأولى: عن طريق الوجادة، ويتعلق الأمر برواية عطاء بن دينار للتفسير المدون لعبد الملك.

الثانية: عن طريق السماع، وقد كثر تلاميذ ابن جبير الذين سمعوا منه التفسير مفرقاً، ومروياتهم هي المعتمدة عند المحدثين وجمهور الأثريين.

---

(١) تاريخ الأمم جـ ٣ ص ٦٢٢؛ البداية والنهاية جـ ٩ ص ٣٥.

المطلب الأول:

رواية تفسير ابن جبير من طريق عطاء وجادة

ظل تفسير ابن جبير الأسدي في ديوان عبد الملك حتى ظفر به عطاء بن دينار الهذلي ت ١٢٦هـ، فنقله من الشام إلى مصر، حيث سكن «الحمراء» إحدى أحياء مدينة الفسطاط، وهناك رواه وسمعه منه الكثير.

وعطاء راوي التفسير هو: أبو الريان عطاء بن دينار الهذلي المصري[١]، قال الذهبي: عطاء بن دينار. بصري[٢].

أما عن أقوال علماء الرجال فيه:

فقد قال فيه أحمد بن حنبل: «عطاء بن دينار من أهل مصر ثقة»[٣]، «وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن يونس: مستقيم الحديث، ثقة، معروف بمصر»[٤]، وقال فيه أبو حاتم الرازي: «هو صالح الحديث»[٥]؛ وقال فيه «أبو داود: ثقة. وقال علي بن الحسين الهسنجاني عن أحمد بن صالح: عطاء بن دينار من ثقات المصريين..»[٦].

ولعدالته قبلت روايته لتفسير سعيد بن جبير، رغم أنه لم يسمعه منه، وإنما وجده في ديوان عبد الملك، ومنه أخذه.

فبالنسبة للمفسرين «تفسير عطاء بن دينار يكتب، ويُحتج به»[٧]. ذلك أن طرق تحمل التفسير وأدائه ثلاثة:[٨]

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان جـ ٧ ص ٣٠٥، الطبعة الثانية مؤسسة الأعلمي بيروت ١٣٩٠هـ.
(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٦٩ ترجمة ٥٦٣٨.
(٣) الرازي، الجرح والتعديل جـ ٦ ص ٣٣٢.
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ١٧٩.
(٥) الرازي، الجر والتعديل جـ ٦ ص ٣٣٢.
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ١٧٩.
(٧) أورده السيوطي في الاتقان جـ ٢ ص ١٨٩ وغراه الى الخليلي ت ٤٤٦هـ في «الارشاد».
(٨) انظر: الكافيجي، التيسير ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

- قراءة الشيخ، أو القراءة عليه...

- الإجازة...

- الوجادة: وهي أن يجد الشخص تفسير القرآن بخط شخص يرويه، سواء لقيه أو لم يلقه، مما لم يسمعه منه، ولم يجزه له، ثم إنه يقول عند الأداء: وجدت بخط فلان: اخبرنا...، ويسوق الإسناد والمتن، هذا إذا وثق إنه خطه، وأما إذا لم يثق فيقول: ظننت أنه خط فلان، أو نحو ذلك[1].

أما بالنسبة للمحدثين، فإن الوجادة هي أدنى مراتب التحمل[2]، وقد رفض بعض الأئمة اعتبارها[3]؛ لكن أثبت المحدثون رواية عطاء بن دينار عن ابن جبير الأسدي، لتوافر العدالة، لكنهم لم يخرجوا عن سعيد من طريق عطاء.

فابن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ قال في ترجمة عطاء: «روى عن سعيد بن جبير، وحكيم بن شريك الهذلي...»[4].

وأبو الحجاج المزي ت ٧٤٢ هـ قال في ترجمة ابن جبير: «.... روى عنه... عطاء بن دينار..»[5].

---

(١) ويصطلح على الوجادة بالخط. قال القاضي عياض: «ثم اختلفت أئمة الحديث والفقه في العمل بما وجد من الحديث بالخط المحقق لإمام، أو أصل من أصولٍ ثقة، مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به، فمعظم المحدثين، والفقهاء من المالكية وغيرهم لايرون العمل به..» الإلماع ..ص ١٢٠.

وقد اشتهر عند الشافعية خلاف ذلك حتى قال الجويني ت ٤٧٨ هـ: «... ولكن الذي أراه أنه يتعين عليه العمل به، ولايتوقف وجوب العمل على المجتهدين بموجبات الأخبار على ان تنتظم لهم الأسانيد في جميعها» البرهان .. جـ١ ص ٤١٦، الطبعة الثالثة دار الوفاء المنصورة ١٤١٢هـ، بتحقيق د. عبد العظيم محمود الديب.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧؛ تدريب الراوي للسيوطي جـ ٢ ص ٦٠؛ التبصرة والتذكرة للعراقي جـ ٢ ص ١١١؛ الباعث الحثيث ص ١٢٢ دار الفكر بيروت...

(٣) انظر: البغدادي، الكفاية في علم الرواية، باب «القول في الرواية عن الوصية بالكتب»، ص ٣٥٣، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٤) الرازي، الجرح والتعديل جـ٦ ص ٣٣٢، ترجمة ١٨٤٥.

(٥) المزي، تهذيب الكمال في اسماء الرجال جـ ١٠ من ٣٦٠ ترجمة ٢٢٤٥.

وأبو عبدالله الذهبي ت ٧٤٨ هـ قال: «عطاء بن دينار الهذلي بصري، عن سعيد بن جبير، وعمار بن سعد...»[١].

وابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ قال في ترجمة عطاء: «روى عن سعيد بن جبير وقيل: لم يسمع منه...»[٢].

وقد ذكر د. محمد أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير»، ضمن مبحث «روايات الضعفاء عن ابن عباس وطرقها» طريق عطاء بن دينار، قال:

«ومنهم عطاء بن دينار - وفيه لين - يروي التفسير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ويرويه عنه ابن لهيعة، وهو ضعيف»[٣].

فإذا كانت رواية عطاء لتفسير ابن جبير إنما كانت وجادة، فإن تجريح الشيخ أبي شهبة لعطاء بقوله (فيه لين) لا دليل عليه، ولايمكن اعتباره، طالما جهل سببه، خاصة وأننا نجد المتشددين في التجريح - كالإمام النسائي - قد عدلوه....

ومم سلف يظهر أن التابعي الجليل سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي قد استطاع تدوين تفسير كامل للقرآن، لم تحفظ منه فيما نعلم إلا نسخة وحيدة بديوان عبد الملك.

وقد يكون سبب عدم اشتهار رواية هذا التفسير عنه هو حياة ابن جبير، فقد عانى بعد جمعه للتفسير من طغيان الحجاج بن يوسف الثقفي ت ٩٥ هـ، فعاش سعيد متنقلاً مختفياً، مما جعل مروياته في التفسير تتوزع على تلامذته الذين سمعوا منه التفسير متفرقاً.

فلما أراد أئمة الحديث جرد الصحيح من مروياته لم يجدوا بداً من

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٦٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ١٧٩.

(٣) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ص ١٥٣، الطبعة الرابعة مكتبة السنة القاهرة ١٤٠٨هـ.

الاعتماد على مرويات هؤلاء التلاميذ، دون رواية عطاء الكاملة، لأن هذا الأخير لم يسمع منه.

قال ابن كثير عن هذه المرحلة من حياة ابن جبير:

«. . . فلما ظفر (الحجاج) هرب سعيد إلى أصبهان، ثم كان يتردد في كل سنة إلى مكة مرتين، مرة للعمرة، ومرة للحج، وربما دخل الكوفة في بعض الحيان فحدث بها، وكان بخراسان لايتحدث، لأنه لايسأله أحد عن شيء من العلم هناك، وكان يقول: إن مما يهمني ما عندي من العلم، وددت أن الناس أخذوه.

واستمر في هذا الحال مختفياً من الحجاج قريباً من اثنتي عشرة سنة، ثم أرسله خالد القسري من مكة إلى الحجاج»[1].

لكن تفسير سعيد بن جبير المدوّن الذي رواه عطاء بن دينار وجادة، ـ ولم يخرجه أئمة الحديث ـ أخذ طريقه إلى كتب التفسير انطلاقاً من حلقات العلم في مصر.

المطلب الثاني:

اشتهار رواية عطاء لتفسير ابن جبير بالفسطاط.

بعد وصول عطاء بن دينار لمصر واستقراره بمدينة الفسطاط، كان يحدّث طلبة العلم فيها، وكان تفسير سعيد بن جبير الذي وجده عطاء في ديوان عبد الملك من جملة ما حدث به أهل مصر.

وأشهر الرواة الذين نقلوا هذا التفسير ثلاثة من تلاميذ عطاء بن دينار:

الأول: حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك، التجيبي، الحضرمي

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية جـ ٩ ص ٩٨.

المصري، أبو زرعة[1]، أحد مشاهير أتباع التابعين[2] من الطبقة الرابعة، من أهل مصر[3]، والمتوفى سنة ١٥٨هـ.

ذكر الحافظ المزي، ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني: أنه روى عن عطاء بن دينار[4].

وعن حيوة روى آخرون، أشهرهم: عبد الله بن المبارك المروزي ت ١٨١ هـ[5]، الذي اشتهر عنه قوله في حيوة بن شريح: «ماوصف لي أحد ورأيته إلا كانت رؤيته دون صفته، إلا حيوة، فإن رؤيته كانت أكبر من صفته»[6].

الثاني: سعيد بن أبي أيوب بن مقلاص الخزاعي، أبو يحيى المصري[7]، من جلة المصريين، وقدماء مشايخهم[8]، من الطبقة الرابعة، من أهل مصر أيضاً[9]، والمتوفى سنة ١٦١ هـ.

ذكر ابن أبي حاتم، وأبو الحجاج المزي، وابن حجر العسقلاني: أنه روى عن عطاء بن دينار[10].

---

(١) الرازي، الجرح والتعديل جـ ٣ ص ٣٠٦ ترجمة ١٣٦٦.

(٢) ابن حبان، مشاهير علماء الامصار ص ١٨٧ ترجمة ١٤٩٩.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٥.

(٤) المزي، تهذيب الكمال جـ ٧ ص ٤٧٩ ترجمة ١٥٨٠؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ١٧٩.

(٥) البخاري، التاريخ الصغير جـ ٢ ص ٢٠٥؛ وانظر الرواة عنه في الجرح والتعديل للرازي جـ ٣ ص ٣٠٦؛ تهذيب الكمال للمزي جـ ٧ ص ٤٧٩ - ٤٨٠؛ تهذيب التهذيب لابن حجر جـ ٣ ص ٦١؛ طبقات المفسرين للداودي جـ ١ ص ٢٥٠...

(٦) الجرح والتعديل جـ ٣ ص ٣٠٦؛ تهذيب التهذيب جـ ٣ ص ٦١.

(٧) الرازي، الجرح والتعديل جـ ٤ ص ٦٦ ترجمة ٢٧٧.

(٨) ابن حبان، مشاهير علماء الامصار ص ١٩١ ترجمة ١٥٣٢.

(٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٦.

(١٠) الجرح والتعديل جـ ٦ ص ٣٣٢ ترجمة ١٨٤٥؛ تهذيب الكمال جـ ١٠ ص ٣٤٣؛ تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ١٧٩.

وقد أخذ عن ابن أبي أيوب بدوره: عبدالله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وأبو عبد الرحمن المقري[١]، وغيرهم.

الثالث: عبد الله بن لهيعة بن عقبة، المصري، من الطبقة الخامسة من أهل مصر[٢]، المتوفى ١٧٤هـ.

ذكر ابن أبي حاتم: أنه روى عن عطاء[٣]، وأشار إلى ذلك أيضاً الحافظان: أبو عبدالله الذهبي، وابن حجر العسقلاني[٤].

وابن لهيعة مجرّح عند جمهور نقاد الحديث النبوي[٥]، ذلك أن منزله احترق سنة ١٧٠هـ فاحترقت كتبه أيضاً[٦]، فكانت تقرأ عليه المناكير.

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن أبي مريم ت ٢٢٤هـ قال:

«حضرت ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل بربر.. يقرأون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، ليس هذا من حديثك! فقال: بلى، هذه أحاديث مرت على مسامعي، فلم أكتب عنه بعد ذلك»[٧]. وفي «التاريخ الصغير»: «قال الحميدي عن يحيى بن سعيد: كان لايرى به بأساً، وقال ابن بكير: احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومائة»[٨]. وعند ابن حجر أن ابن لهيعة «اختلط في آخر عمره، وكثرت عنه المناكير في روايته»[٩].

---

(١) الجرح والتعديل جـ ٤ ص ٢٧٧؛ المزي، تهذيب الكمال جـ ١٠ ص ٣٤٣، تهذيب التهذيب جـ ٤ ص ٧.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٦.

(٣) الجرح والتعديل جـ ٦ ص ٣٣٢.

(٤) ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٦٩ - ٧٠؛ تهذيب التهذيب جـ ٣ ص ١٧٩.

(٥) انظر: الجوزجاني، أحوال الرجال ص ١٥٥ ترجمة ٢٧٤؛ البخاري، الضعفاء (الصغير) ص ٦٩ ترجمة ١٩٠؛ النسائي، الضعفاء والمتروكين ص ٢٠٣ ترجمة ٣٤٦ كلاهما طبع بدار المعرفة بيروت ١٤٠٦هـ بتعليق محمود زايد؛ الرازي، الجرح والتعديل جـ ٥ ص ١٤٦ - ١٤٧؛ العقيلي، الضعفاء (الكبير) جـ ٢ ص ٢٩٣ ترجمة ٨٦٧، طبعة دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق قلعجي...

(٦) الجرح والتعديل جـ ٥ ص ١٤٦؛ الضعفاء الكبير) ج٢ ص ٢٩٤...

(٧) الرازي، الجرح والتعديل جـ ٥ ص ١٤٦.

(٨) البخاري، التاريخ (الصغير) جـ ٢ ص ١٨٩؛ وعبارة يحيى بن سعيد وردت في التاريخ (الكبير) للمصنف بلفظ «كان لايراه شيئا» عوضاً عن: «كان لايرى به بأسا» التاريخ الكبير جـ ٥ ص ١٨٢.

(٩) ابن حجر، تعريف أهل التقديس ص ١٤٢ ترجمة ١٤٠.

وروى عن ابن لهيعة: عبدالله بن المبارك ت ١٨١ هـ[١]، وسعيد بن أبي مريم ت ٢٢٤ هـ[٢]، ويحيى بن عبد الله بن بكير ت ٢٣١هـ[٣]، وغيرهم، لكن العلماء لم يقبلوا إلا رواية من كتب عنه قبل احتراق كتبه، وقبل اختلاطه. قال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»:

«يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقري، وابن وهب»[٤].

وقال ابن ابي حاتم:

«عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك: مثل ابن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقري أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»[٥].

وعند الذهبي: «قال ابن مهدي: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة، إلا سماع ابن المبارك ونحوه»[٦].

المطلب الثالث:

رواية ابن أبي حاتم لتفسير ابن جبير ونقله للمفسرين من بعده

سبقت الإشارة إلى أن «تفسير القرآن العظيم» تضمن الكثير من مرويات التفسير التي أسندها ابن أبي حاتم إلى ابن جبير من طريق عطاء بن دينار[٧]، وكان سند ابن أبي حاتم هو:

---

(١) انظر: الجرح والتعديل جـ ١ ص ٢٦٢ من ترجمة ابن المبارك؛ جـ ٥ ص ١٤٥ - ١٤٦ من ترجمة ابن لهيعة؛ وابن المبارك من الطبقة السادسة ممن نزل مصر عند ابن سعد في الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥٢٠.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٤ ص ١٦، وهو من الطبقة السادسة من أهل مصر. الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٨.

(٣) من الطبقة السادسة أيضاً، انظر: الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٨.

(٤) الضعفاء والمتروكين ص ١١٥ ترجمة ٣٢٢ طبعة الرسالة بيروت بتحقيق السامرائي.

(٥) الجرح والتعديل جـ ٥ ص ١٤٧.

(٦) ميزان الاعتدال جـ ٢ ص ٤٧٦ ترجمة ٤٥٣٠.

(٧) انظر: المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا الفصل.

حدثنا أبو زرعة، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني عبدالله بن لهيعة، حدثني عطاء بن دينار عن سعيد بن جبير[١].

ويحيى بن عبدالله بن بكير راوي التفسير عن ابن لهيعة من الطبقة السادسة، من أهل مصر عند ابن سعد[٢]، توفي سنة ٢٣١هـ.

قال عنه النسائي في «الضعفاء والمتروكين»: ضعيف[٣].

وقال الذهبي في «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد»:

«يحيى بن عبد الله بن بكير ثقة، ضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: لايحتج به، وقال الدارقطني: عندي ما به بأس»[٤].

وقال ابن حجر العسقلاني في «هدي الساري». الفصل التاسع:

«يحيى بن عبد الله بن بكير المصري ـ وقد ينسب إلى جده ـ: لقيه البخاري، وحدث أيضاً عن رجل عنه، وروى عن مالك في الموطأ، وأكثر عن الليث. . . ، وقال البخاري في تاريخه الصغير: ماروى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه.

قلت: فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث. . ، وروى له مسلم وابن ماجه»[٥].

وذكر عنه ابن فرحون ت ٧٩٩ هـ أنه: «سمع من مالك الموطأ سبع عشرة مرة»[٦]. وقد تقدم كلامه عن احتراق منزل ابن لهيعة وكتبه ١٧٠هـ[١]،

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، جـ ١ ص ٢٠٩، طبعة دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ، وانظر: البري، القرآن وعلومه في مصر ص ٢٨٥.

(٢) الطبقات الكبرى جـ ٧ ص ٥١٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢٤٨ ترجمة ٦٢٤.

(٤) الذهبي، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد، ص ١٨٨، ترجمة ٣٦٩، طبعة دار المعرفة بيروت ١٤٠٦هـ، تعليق أبو عبدالله ابراهيم.

(٥) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري جـ ١٤ ص ٤٥٢، دار الفكر، مصورة عن طبعة المكتبة السلفية.

(٦) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب جـ ٢ ص ٣٥٩، طبعة دار التراث القاهرة، بتعليق د. محمد الأحمدي أبو النور.

مما يعني أنه سمع من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، وقبل اختلاطه في آخر عمره.

وعن يحيى بن عبدالله بن بكير أخذ أبو زرعة الرازي تفسير ابن جبير، وأبو زرعة هو: عبيد الله بن عبد الكريم المخزومي، من العلماء النقاد، من الطبقة الرابعة، من أهل الري،[٢] توفي سنة ٢٦٤هـ.

روى عن يحيى بن عبد لله بن بكير كما في «تهذيب التهذيب»[٣]، وذلك خلال زيارته لمصر في رحلته الثانية التي ذكر عنها:

«خرجت من الري للمرة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين، ورجعت سنة اثنتين وثلاثين في أولها، بدأت فحججت، ثم خرجت إلى مصر، فأقمت بمصر خمسة عشر شهراً، وكنت عزمت في بدو قدومي مصر أني أقلّ المقام بها»[٤]. وخلال رحلته سمع من خلق كثير في العراق والشام والحرمين ومصر..، وكان من أفراد الدهر: حفظاً، وذكاء، ودينا، وإخلاصا، وعلما وعملاً[٥].

ومن جملة ما أخذه من مصر - أثناء إقامته فيها - تفسير سعيد بن جبير، رواه عن يحيى بن عبد الله بن بكير، ولايستبعد أن يكون قد سمعه من غيره خلال مدة سكناه في مدينة الفسطاط بمصر، حيث ظل تفسير ابن جبير متداولا بين العلماء.

وعن أبي زرعة أخذه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حافظ الري، وابن حافظها، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ.

---

(١) البخاري، التاريخ (الصغير) جـ ٢ ص ١٨٩.
(٢) الجرح والتعديل جـ ١ ص ٣٣١، مع شيوخ المصنف.
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٢٨ - ٢٩.
(٤) الجرح والتعديل جـ ١ ص ٣٤٠.
(٥) الداودي، طبقات المفسرين جـ ١ ص ٣٧٥.

قال عنه الخليلي ت ٤٤٦هـ: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال»[١].

وحينما جمع ابن أبي حاتم «التفسير المسند» كما سماه السيوطي[٢]، أو تفسير ابن أبي حاتم كما هو متداول، روى ضمن مصنفه تفسير سعيد بن جبير الذي سمعه من ابن خالة والده أبي زرعة، عن ابن بكير، عن ابن لهيعة، عن عطاء، عن ابن جبير.

المبحث الثالث
مرويات بن جبير في التفسير ضمن مصنفات الحديث والآثار

يمكن تقسيم هذه المرويات إلى قسمين رئيسين:

١ - مرويات ابن جبير من طريق عطاء بن دينار، والتي تشكل التفسير الذي جمعه سعيد بن جبير ودوّنه، استجابة لطلب عبدالملك.

٢ - ومرويات التفسير التي نقلت عن ابن جبير سماعاً، وهذه الأخيرة موزعة بين مصنفات الحديث النبوي على الخصوص.

المطلب الأول:
مرويات ابن جبير من طريق عطاء في مُصَنفات الآثار

يعتبر «التفسير المسند» لابن أبي حاتم أهم مصدر جمع تفسير ابن جبير من طريق عطاء، وكان ابن أبي حاتم قد سمع التفسير من أبي زرعة الرازي

---

(١) و(٢) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٥٣.

الذي دخل مصر في رحلته الثانية - ما بين ٢٢٧-٢٣٣هـ -، وسمع تفسير ابن جبير من يحيى بن عبدالله بن بكير ت٢٣١هـ[١].

وكان «التفسير المسند» للرازي ت٣٢٧هـ مثل «جامع البيان» للطبري قد جمع تفاسير التابعين، وما رووه عن شيوخهم من الصحابة - رضي الله عنهم - ونقل ذلك لمن جاء فيما بعد من المفسرين.

وقد ذكر الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: أن تفسير ابن أبي حاتم يوجد في أربع مجلدات[٢].

في حين ذهب السيوطي وبعده الداودي في «طبقات المفسرين» إلى أن «التفسير المسند» اثنا عشر مجلدا[٣].

ويوجد بدار الكتب المصرية مخطوطا: الجزءان: الأول، والسابع من هذا التفسير[٤]، في حين يوجد مخطوط الجزء الرابع بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة[٥]، ولا يستبعد أن توجد مخطوطات الأجزاء الباقية في خزانات ومراكز أخرى[٦].

والمصدر الثاني الذي نقل مرويات ابن جبير: هو تفسير محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت٣١٨هـ، الذي قال عنه السيوطي: «صنف كتبا لم يصنف مثلها في الفقه وغيره، منها: كتاب المبسوط، وكتاب الإشراف في

---

(١) ولايبعد أن يكون ابن أبي حاتم قد سمع التفسير من طريق آخر، حين دخل مصر مع أبيه، في رحلته الأولى ٢٥٥هـ، والثانية بنفسه ٢٦٢هـ.

(٢) وسايره عبد الرحمان المعلمي اليماني في مقدمة الطبعة الهندية للجرح والتعديل، والصادرة عام ١٣٧١هـ.

(٣) طبقات السيوطي ص ٥٣، وطبقات الداودي جـ١ ص ٢٨٦.

(٤) د. البري، القرآن وعلومه في مصر ص ٢٨٤.

(٥) انظر فهرس علوم القرآن بمكتبة الميكروفيلم، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة جـ ٢ ص ٧٥ - ٧٦ طبعة ١٤٠٦هـ.
والجزء الأول مسجل بدار الكتب المصرية برقم ١٥ تفسير، والجزء الرابع مسجل بالمكتبة المحمودية رقم ٥٠.

(٦) ويمكن بعد جمع مخطوطات الأجزاء المتبقية أن نستخرج من «التفسير المسند» مدونة سعيد بن جبير التي جمعها لعبد الملك.

اختلاف العلماء، وكتاب الإجماع، وكتاب التفسير، وقفت عليه، وكان على نهاية من معرفة الحديث والاختلاف»[1].

وكان ابن المنذر قد دخل مصر في مستهل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وروى عن شيوخها الذين اشتهر في وسطهم تفسير ابن جبير منذ أن جاء به عطاء، وقد تضمن تفسير «الدر المنثور» الكثير من مرويات ابن المنذر عن ابن جبير التي نقلها السيوطي بعد أن حذف أسانيدها.

المصدر الثالث الذي تضمن مرويات ابن جبير من طريق عطاء: هو «جامع البيان» لابن جرير الطبري ت٣١٠هـ.

ورغم قلة هذه المرويات في تفسير أبي جعفر فإن أسانيدها تبين لنا طرق نقل مدونة سعيد بن جبير في مصر خلال القرن الثالث الهجري. فرواية سعيد بن أبي أيوب الخزاعي ت١٦١هـ عن عطاء وصلت إلى الطبري من طريق يونس عن ابن وهب[2].

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ . .﴾[3]، قال الطبري: «حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: ثني سعيد بن أبي أيوب، قال: عطاء بن دينار. . . إنها نزلت في أبي طالب، إنه كان ينهى الناس عن إيذاء رسول الله ـ ﷺ ـ، وينأى عما جاء به من الهدى»[4].

أما رواية ابن لهيعة فهي عند الطبري من طريق عبد الرحيم البرقي، عن ابن أبي مريم، وأيضاً من طريق ابن حميد، عن ابن المبارك[5].

---

(١) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٧٨.

(٢) يونس بن عبد الأعلى أحد شيوخه ابن جرير الطبري، سمع منه في مصر، انظر: الداودي، طبقات المفسرين جـ ٢ ص ١١٠.

(٣) سورة الأنعام الآية ٢٦.

(٤) الطبري، جامع البيان جـ ٧ ص ١١٠، وقد رجح الطبري عموم الآية.

(٥) محمد بن حميد الرازي سمع منه الطبري بالري، ذكره البخاري في «التاريخ الصغير» جـ ٢ ص٣٥٥ أنه توفي ٢٤٨ هـ. . .

ففي تفسير (رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)[1]، قال ابن جرير:

«حدثني عبد الرحيم البرقي، قال: حدثني ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير قوله: (رب العالمين) قال: ابن آدم، والجن، والإنس، كل أمة منهم عالم على حدته»[2].

وفي قوله تعالى: (وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ)[3]، قال الطبري:

«حدثنا ابن حميد، قال: ثنا ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير... قال: أن تعمل بالمعصية وتتمنى المغفرة»[4].

المصدر الرابع لمرويات ابن جبير هو: «تفسير ابن ماجه» القزويني ت ٢٧٣هـ، وقد أخذ هذه المرويات حين رحل إلى مصر[5]، وضِمْنَ ما رواه عن أبي زرعة الرازي.

قال الداودي في «طبقات المفسرين»:

«... وله كتاب «التفسير»، وكتاب «السنن»، وكتاب «التاريخ»...»[6]

وفي ترجمة أبي زرعة الرازي قال:

«حدث عنه من شيوخه: حرملة، والترمذي، وابن ماجه...»[7].

وكان ابن ماجه قد دخل إلى مصر، وسمع من شيوخها، كيونس بن عبد الأعلى، وحرملة بن يحيى، ومحمد بن الحارث، وغيرهم[8]، وذلك في آخر النصف الأول من القرن الثالث الهجري.

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٢.
(٢) الطبري، جامع البيان جـ ١ ص ٤٨.
(٣) سورة لقمان الآية ٣٣.
(٤) الطبري، جامع البيان جـ ٢٥ ص ٥٥.
وانظر: البري، القرآن وعلومه في مصر ص ٢٨٤.
(٥) انظر ترجمته في طبقات المفسرين للداودي جـ ٢ ص ٢٧٣.
(٦) الداودي، طبقات المفسرين جـ ٢ ص ٢٧٤.
(٧) المصدر السابق جـ ١ ص ٣٧٥.
(٨) المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٧٣.

ومن المصادر التي نقلت تفسير ابن جبير عن طريق عطاء:

«حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» للحافظ أبي نعيم أحمد الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، وقد أفرد أبو نعيم لابن جبير جانباً هاما في الجزء الرابع من «الحلية» ضمنه بعض مروياته في التفسير.

قال أبو نعيم: «حدثنا أحمد، ثنا عبدالله، ثنا علي، ثنا كادح، عن ابن لهيعة، عن عطاء، عن سعيد بن جبير في قوله تعالى (وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا)[١] قال: تتابع بعضها على بعض»[٢].

وفي «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ت ٧٧٤ هـ العديد من مرويات ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير من طريق عطاء، فابن كثير يأخذ من «التفسير المسند»، كما يأخذ من «جامع البيان»، ومن بَيْنِ ما أخذه من الأول مرويات عن سعيد بن جبير، لكن نادراً ما يذكر السند.

ففي تفسير (وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا)[٣] قال ابن كثير:

«... يثوبون إليه ثم يرجعون، قال: وروي عن أبي العاليه، وسعيد بن جبير في رواية عطاء.. نحو ذلك»[٤].

وفي تفسير قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ)[٥] قال ابن كثير:

«وذكر في سبب نزولها: ما رواه الإمام أبو محمد بن أبي حاتم، حدثنا أبو زرعة، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني عبدالله بن لهيعة، حدثني عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير.. أن حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الإسلام بقليل...»[٦].

---

(١) سورة مريم الآية ٩٠.

(٢) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء جـ ٤ ص ٢٨٤، مكتبة الخانجي والسعادة، القاهرة ١٣٥٤هـ.

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٥.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم جـ ١ ص ١٦٨.

(٥) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٦) تفسير القرآن العظيم جـ ١ ص ٢٠٩.

وفي كتاب التفسير من «مجموع الزوائد» للهيثمي ت ٨٠٧ هـ بعض مرويات تفسير ابن جبير.

ففي قوله تعالى ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾[١]، قال الهيثمي:

«عن ابن عباس أنه قال في قوله الله: ﴿**عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً**﴾، قال: يجلسه بينه وبين جبريل، ويشفع لأمته، فذلك المقام المحمود. رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف إذ لم يتابع، وعطاء بن دينار، قيل: لم يسمع من سعيد بن جير»[٢].

ومن التفاسير التي نقلت مرويات ابن جبير كتاب «الدر المنثور» لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ، وكان هذا التفسير قد جمع ولخص المصنفات التي ظهرت خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ويعتبر تفسير ابن أبي حاتم على الخصوص، ثم تفسير ابن المنذر، وتفسير الطبري، أهم المصادر التي اعتمد عليها السيوطي حين صنف تفسيره، وعن طريق «التفسير المسند» للرازي، وتفسير ابن المنذر، انتقلت مرويات ابن جبير من طريق عطاء إلى «الدر المنثور».

وقد أشار السيوطي إلى اعتماده على التفسيرين الأخيرين في طبقاته، فذكر في ترجمة ابن أبي حاتم الرازي: «ومن تصانيفه: التفسير المسند اثنا عشر مجلداً، لخصته في تفسيري»[٣].

وفي ترجمة ابن المنذر قال: «صنف كتباً لم يصنف مثلها..، وكتاب التفسير وقفت عليه»[٤].

---

(١) سورة الاسراء الآية ٧٩.

(٢) الحافظ نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد جـ ٧ ص ٥١، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٢هـ.

(٣) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٥٧ ترجمة ٥٢.

(٤) المصدر السابق ص ٧٨ ترجمة ٨٦.

لكن السيوطي كان ينقل المرويات محذوفة السند إلا في حالات نادرة.

هذه أهم المصادر التي نقلت تفسير ابن جبير الذي رواه بمصر عطاء بن دينار الهذلي[١]، ولاندري شيئاً عن مدونة التفسير التي جمعها ابن جبير لعبد الملك، والتي رواها ابن دينار حين استقر بالفسطاط، بعد أن أخذها من الديوان؛ لكننا نستطيع أن نجمع هذه المدونة عتماداً على «التفسير المسند» بالدرجة الأولى، واعتماداً على غيره من التفاسير التي نقلت أطرافا من هذه المدونة، على أنه تجب الإشارة إلى أن الفضل يرجع إلى ابن أبي حاتم في صيانة هذا التفسير من الضياع[٢].

المطلب الثاني:

تفسير سعيد بن جبير في مصادر السنة النبوية:

سبقت الإشارة إلى أن عطاء بن دينار لم يسمع من ابن جبير التفسير، وإنما رواه وجادة، لذلك لم يعتمد علماء السنة النبوية على روايته حين جمعوا مصنفاتهم، فأخرجوا مرويات ابن جبير من طريق غيره.

فالإمام الحافظ سعيد بن منصور ت ٢٢٧هـ روى عن سعيد بن جبير في تفسير الآية: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٣] من طريق حجر الهجري[٤]، كما روى عن ابن جبير من طريق أبي بشر في تفسير آيات أخر[٥].

---

(١) مع التنبيه إلى أن كتب التراجم تضمنت طائفة من مرويات ابن جبير من طريق ابن دينار. انظر على سبيل المثال «سير أعلام النبلاء» للذهبي جـ ٤ ص ٣٢٦، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠هـ، تحقيق مامون الصاغرجي إشراف شعيب الأرناؤوط.

(٢) د. عبدالله خورشيد البري، القرآن وعلومه في مصر ص ٢٨٦.

(٣) سورة الزمر الآية ٦٨.

(٤) سعيد بن منصور، السنن، كتاب الجهاد، باب «ما للشهيد من الثواب» جـ ٢ ص ٢١٩.

(٥) المصدر السابق، كتاب النكاح، باب «نكاح الأمة على الحرة».. جـ ١ ص ١٩٥ - ١٩٦.

والحافظ ابن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ روى عن سعيد بن جبير في التفسير من طريق أبي العلاء والسائب والأعمش وغيرهم[١].

أما الإمام البخاري ت ٢٥٦ هـ فقد أخرج عن ابن جبير من أربعة عشر طريقاً، وأشهر الرواة عن ابن جبير في «الجامع الصحيح»، منصور بن المعتمر، أبو بشر، عمرو بن مرة، عمرو بن دينار. . .[٢].

والإمام مسلم ت ٢٦١ هـ روى تفسير ابن جبير من طريق منصور بن المعتمر، والقاسم بن أبي بزة، ومسلم البطين، وأبي بشر[٣].

وروى الترمذي ت ٢٧٩ هـ عنه من طرق، أشهرها: طريق عبد الملك عن أبي سليمان، وجعفر بن أبي المغيرة، وآدم بن سليمان، وغيرهم[٤].

والإمام النسائي ت ٣٠٣ هـ روى عن ابن جبير في «فضائل القرآن» من طريق عبد الله بن عيسى، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي[٥]، وفي «المجتبى» روى النسائي عن ابن جبير في «فضل فاتحة الكتاب» من طريق عبد الله بن عيسى أيضاً، كما روى عنه في «جامع ماجاء في القرآن» من طريق موسى بن أبي عائشة وعكرمة بن خالد[٦].

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب فضائل القرآن، أحاديث رقم ٢٩٩٥٥، ٢٩٩٧٤، ٢٩٩٨٠، ٢٩٩٨٦، ٢٩٩٨٨، ٣٠٢٧٢.

(٢) جاءت مرويات ابن جبير في جامع البخاري ضمن أحاديث الأبواب، وضمن التراجم، فتضمنت الأبواب روايتين عن ابن جبير من أصل ٣٨٤ ترجمة تضمنها كتاب التفسير في الجامع، وتضمنت تراجم السورست روايات، وتضمنت أبواب كتاب التفسير أربعين حديثا عن ابن جبير، بعضها جاء مسنداً عن ابن عباس عن أبي بن كعب: أحاديث رقم ٤٧٢٥، ٤٥٢٦، ٤٥٢٧؛ وبعضها جاء مرفوعا رفعه ابن عباس، أحاديث رقم ٤٦٤٥، ٤٧٦٣، ٤٧٦٦. . . ، وبعضها جاء موقوفا على ابن عباس، أحاديث رقم: ٤٧٦٤. . ، ومنها: ما يرويه ابن جبير عن عبدالله بن عمر موقوفا عليه، حديث رقم ٤٦٥١. .

(٣) الإمام مسلم، الجامع الصيح، كتاب التفسير.

(٤) الإمام الترمذي، الجامع، كتاب التفسير باب «تفسير سورة البقرة».

(٥) النسائي، فضائل القرآن ص ٧٥، ٧٩، ١١٤ أحاديث رقم ٣٩، ٤٦، ١٠٩، ١١٠، طبعة دار الثقافة الدار البيضاء ١٤٠٠هـ بتحقيق د. فاروق حمادة.

(٦) النسائي، السنن (الصغرى) كتاب الافتتاح باب «فضل الفاتحة» وباب «جامع ماجاء في القرآن».

أما شيخ الإسلام أبو يعلى الموصلي ت ٣٠٧ هـ فقد أخرج مرويات ابن جبير في التفسير ضمن مسند ابن عباس، من طريق المغيرة بن النعمان، وجعفر، والقاسم بن أبي أيوب[١].

وفي مسند أبي عوانة الإسفرائني ت ٣١٦ هـ جاءت مرويات ابن جبير في التفسير من طريق جعفر بن إياس، وأبي بشر..[٢].

وعند الإمام الطبراني ت ٣٦٠هـ، وردت مرويات ابن جبير في التفسير ضمن ما أسند إلى ابن عباس في «المعجم الكبير» من طريق خصيف، وسالم الأفطس، والأعمش، وعدي بن ثابت، والمنهال بن عمرو، وعطاء بن السائب[٣].

ولم يكن أئمة الحديث وحدهم هم الذين لم يخرجوا مرويات ابن جبير في التفسير من طريق عطاء بن دينار...

بل نجد الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ روى عن ابن جبير في التفسير من طريق عبدالملك بن جريج[٤].

والإمام عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعَاني ت ٢١١هـ روى في تفسيره عن ابن جبير من طريق أبي بشر، وليث، وعبد الكريم الجزري، ومحمد بن سوقة، وأبي الهذيل، وغيرهم[٥].

---

(١) مسند أبي يعلى الموصلي، مسند ابن عباس، أحاديث رقم: ٢٥٧١، ٢٧٢٨، ٢٦١٠... الجزء الثالث من طبعة دار القبلة، جدة، بتحقيق إرشاد الحق الأثري.

(٢) مسند أبي عوانة، باب «النهي عن رفع صوته»، «صفة تعظيم القرآن» جـ ٢ ص ١٢٣. طبعة دار المعرفة بيروت.

(٣) الطبراني المعجم الكبير جـ ١١ احاديث رقم ١٢٢٣٣، ١٢٢٣٨، ١٢٢٥٩، ١٢٢٦٨، ١٢٢٧٤، ١٢٢٨٧..

(٤) الشافعي، الأم جـ ١ ص ٩٣، أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي جـ ١ ص ٦٣، ترتيب مسند الإمام الشافعي جـ ١ ص ٧٩ نشر دار الكتب العلمية بيروت..

(٥) الصّنعَاني، تفسير القرآن جـ ١ ص ٩١، ٨٨، ٨٠، ٧٨، ٥٩...

خاتمة الدراسة

لقد شكل موضوع البحث عن المدونات الأولى في التفسير خلال القرن الأول الهجري نواة جميع الدراسات التي أرَّخت لعلم تفسير القرآن الكريم.

ونحن حين نتعقب مختلف ما كتب بشأن بداية تدوين التفسير قديماً وحديثاً ندرك أن أئمة الرواية هم الذين حفظوا لنا أخبار هذا التدوين، وقد بذلوا من أجل ذلك جهداً لايخفى..

فمن جهة: قاموا بوضع القواعد العلمية لنقد الروايات وتمحيصها.

ومن جهة ثانية: جمعوا الأخبار والروايات المختلفة..

ومن جهة ثالثة: طبقوا القواعد المنهجية التي أصلوها على هذه الأخبار.

وكان لهؤلاء الأئمة فضل على الذين خَلَفُوا من بعدهم، فاستفادوا من جهودهم.

وهذه الدراسة «لمحات عن المدونات الأولى في التفسير..»، محاولة لجمع أشتات موضوع التدوين الأول في بداية النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، وقد ارتكزت - هذه الدراسة - على تراث أئمة الرواية - رحمهم الله - وما جمعوه في مصنفاتهم وموسوعاتهم المتصلة بعلمي «تاريخ الرواة»، و«الجرح والتعديل»، ويظهر من خلال مختلف مباحث الدراسة أثر هذين العلمين، سواء فيما يتعلق بنقل الأخبار، أو بنقدها والاستنباط منها.

أما القول الفصل الذي يمكن الخروج به من الدراسة فهو: أن عملية تدوين تفسير كامل للقرآن الكريم كانت عملاً مبكراً، تمَّ في مستهل النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، ولم يتأخر التدوين إلى ما بعد هذه الفترة، خلاف ما تضمنه العديد من الكتابات قديماً وحديثاً. وقد قيض الله ـ جل وعلا ـ لعلم التفسير جلة من عدول هذه الأمة، حملوه، ونقلوه لمن خلف من بعدهم، وقد تضافرت في عملية نقل التفسير الذاكرة والصحيفة، والله تعالى أعلم.